

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ١ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولوائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣

وتعديلاته بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر

ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرف التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٥/٩/٧

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٦/٢/١٥ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٦ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٥٣٩٤٤٦٤ ج (فقط خمسة عشر مليوناً وثلاثمائة وأربعة وتسعون ألفاً وأربعمائة وأربعة وستون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٤٠٩٤٢٠٨ ج (فقط أربعة عشر مليوناً وأربعة وتسعون ألفاً ومائتان وثمانية جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١٣٠٠٢٥٦ ج (فقط مليون واحد وثلاثمائة ألف ومائتان وستة وخمسون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٦/٢/١٥

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

فيضى عوض محمد